رؤيـــة اقتصـــادية جديـــدة

تعد مسألة الإصلاح الاقتصادي مسألة وطنية هامة ، ونهجاً مستقبلياً تقتضيه الاستحقاقات والتطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم فضلاً عن كونه الطريق الأمثل لتحسين الوضع الإنتاجي والمعيشي، ورغم وجود بعض النقاط الواجب تجاوزها في بنية وآلية الاقتصاد إلا أن اقتصادنا بشكل عام متوازن كون سورية بعيدة عن المديونية الخارجية التي تشكل نسبة ضئيلة مقارنة مع الكثير من دول العالم الثالث .

وبما أن الزراعة تعد من أهم أركان الاقتصاد السوري فإن التوجه المستقبلي يجب أن يعمد الى زيادة الإنفاق الاستثماري من الموازنة العامة لأن الزراعة تسهم بنحو ٣٠٪ من مدخلات الاقتصاد الوطني مع نسبة مماثلة من العمالة ، وتبرز ضرورة إصدار أكثر من قانون ومرسوم بما يحقق الأمن والاستقرار للأخوة الفلاحين والإنتاج الزراعي ولتأمين المنافسة في الأسواق العربية والأجنبية.



يعتبر أمننا الغذائي الوسيلة الأكثر قوة للحد من استخدام الغذاء كسلاح لممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسة على الشعوب والدول التي تعاني من نقص كبير والتي تضم / ٤ / مليارات نسمة تتعرض للوقوع في براثن التبعية الغذائية .

وعلى الصعيد المحلي نجحت الدولة منذ أكثر من عقدين بإنتاج كميات كبيرة من الحبوب تفوق احتياجاتنا لكننا مازلنا نستورد كميات من السلع الغذائية الأخرى وخاصة الحيوانية، ولسد هذه الفجوة لابد من تجاوز المعادلة الصعبة الناتجة عن عدم التناسب بين كلفة الإنتاج المرتفعة وأسعار المنتج الرخيصة والمشكلة الأخرى هي تصنيع وتسويق فائض الإنتاج الزراعي ، إضافة إلى أهمية تنمية وتطوير البادية السورية التي تشغل ٥٥٪ من مساحة سورية وتعد مراع طبيعية لحوالي /١٥/ مليون رأس من غنم العواس التي تسهم بدعم الاقتصاد الوطني مع التركيز بشكل أساسي على تأمين الأعلاف والمراعي للثروة الحيوانية في الفترة القادمة .

كما نؤكد على أهمية العنصر البشري في مسيرة التطوير حيث نعمل على تنمية الموارد البشرية وتشجيع المبدعين والمفكرين وأبطال الإنتاج ومنحهم المكافآت والحوافز التشجيعية التي تدفعهم لمواصلة ما يقدمون من خدمات لاقتصادنا الوطني .

إن عملية التطوير الاقتصادي كلٌ متكاملٌ ، والاعتماد على مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يتوافق مع خصوصيتنا دون إلحاق الأضرار بالمكاسب الاجتماعية للجماهير يعد ضرورة ملحة ، كما لا يمكن التغاضي عن أهمية الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة وتأهيل الكوادر ووضع توصيات دقيقة للإصلاح الاقتصادي، وإيجاد مرصد اقتصادي وطني بمساهمة خبراء اقتصاديين يتابعون تطور الاقتصاد الوطني لتحديد مواقع الخلل وتقديم الحلول إضافة إلى معالجة أسباب تدني الدخل ومظاهر الفقر ودراسة أسباب هجرة العقول ورأس المال الوطني الى الخارج .

إن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي يتسع من خلال الدور الواعي والترشيد لادارة الاقتصاد والمجتمع ومحاربة الفساد للوصول الى بنية اقتصادية قوية قادرة على التماشي مع المعطيات الجديدة محلياً وعالمياً.